مازال الاقتصاد الرأسمالي يأخذ الشكل الدّوري في حركته عبر الزمن، حيث تعد مشكلة التّقلبات في مستوى النّشاط الاقتصادي (الدّورات الاقتصادية) من المشكلات التي تواجهها نظم الاقتصاد الحر، وتتفاوت هذه التّقلبات في حدتها بين المعتدلة، وبين العنيفة المدمرة.

ويقصد بالشكلِ الدّوري أنَّ الاقتصاد لا ينمو أبدا بطريقة سلسلة متناسقة، فسنوات من التّوسُّع والازدهار الاقتصادي تتبعها سنوات من الرّكود الاقتصادي، وعند وصول الأزمة إلى حدها الأدنى يبدأ الاقتصاد في استعادة عافيته، وقد يكون انتعاش الاقتصاد بطيئًا أو سريعًا، وقد لا يكون كاملا، أو قد يكون قويًا بحيث يقود إلى طفرة جديدةٍ من الازدهار تقودها حالة متواصلة من الطّلب النشط، وفرص العمل...، وقد يتخذ شكل قوّةٍ تضخمية سريعة يتبعها هبوط مفاجئ آخر.

لذا سنحاول في هذا الفصل التطرق للدورات الإقتصادية وأنواعها وأسباب نشأتها وكيفية الحد منها.

أولا تعريف الدَّورة الاقتصادية، مراحلها ومدَّتها

يتفق معظم الاقتصاديين في تعريف ومراحل الدَّورة الاقتصادية غير أن اختلافهم تجلّى في مدَّتها، ويمكن إظهار مختلف الأفكار فيما يلي.

1. تعريف الدَّورة الاقتصادية

تحدث الدَّورة الاقتصادية حين يتسارع النَّشاط الاقتصادي، أو حين يتباطأ، بشكلٍ أدنى، وتعرف الدَّورة الاقتصادية كالتالي: الدَّورة الاقتصادية هي تأرجح مجموع النَّاتج الوطني، الدَّخل، والعمالة الذي يدوم عادة لفترة تتراوح ما بين سنتين إلى عشر سنوات، والتي تتصف بتوسع معظم القطاعات وانكماشها[1].

من خلال التعريف يتبين أن الدَّورة الاقتصادية هي تقلبات تحدث في المستوى العام للنشاط الاقتصادي، تتجسد أساسا في مستوى الإنتاج، التوظيف والمستوى العام للأسعار، هذه التّقلبات تنتقل من حالة الانتعاش والرواج إلى حالة الانكماش، ثم تعود مرة ثانية للرواج والازدهار.

هذا التأرجح يكون شبه منتظم من حيث دوريته، أمَّا مدته فتتوقف على نوع الدَّورة الاقتصادية.

هذا الانتظام في التعاقب يعتبر الأساس في التفريق بين الأزمة والدَّورة، فالأزمات هي اضطراب مفاجئ يطرأ على التّوازن الاقتصادي في بلد أو عدَّة بلدان وهي تطلق بصفة خاصَّة على الاضطرابات النَّاشئة عن اختلال التّوازن بين الاستهلاك والإنتاج.

2. مراحل الدَّورة الاقتصادية

تتكون الدَّورة الاقتصادية من أربعة مراحل: الكساد (الجمود)، الانتعاش (الصعود)، الرواج (الازدهار) و الانكماش (الانهيار)؛ إن القمم والمنخفضات تميز نقاط العبور من مرحلة لأخرى، وكلُّ مرحلة من مراحل الدَّورة الاقتصادية تذوب في التي تليها، وكلٌّ منها تتميز بظروفٍ وشروطٍ اقتصادية مختلفة[2].

ويمكن سرد مراحل الدَّورة انطلاقا من الشَّكل الموالي كما يلي[3]:

شكل رقم (6-1): مراحل الدَّورة الاقتصادية

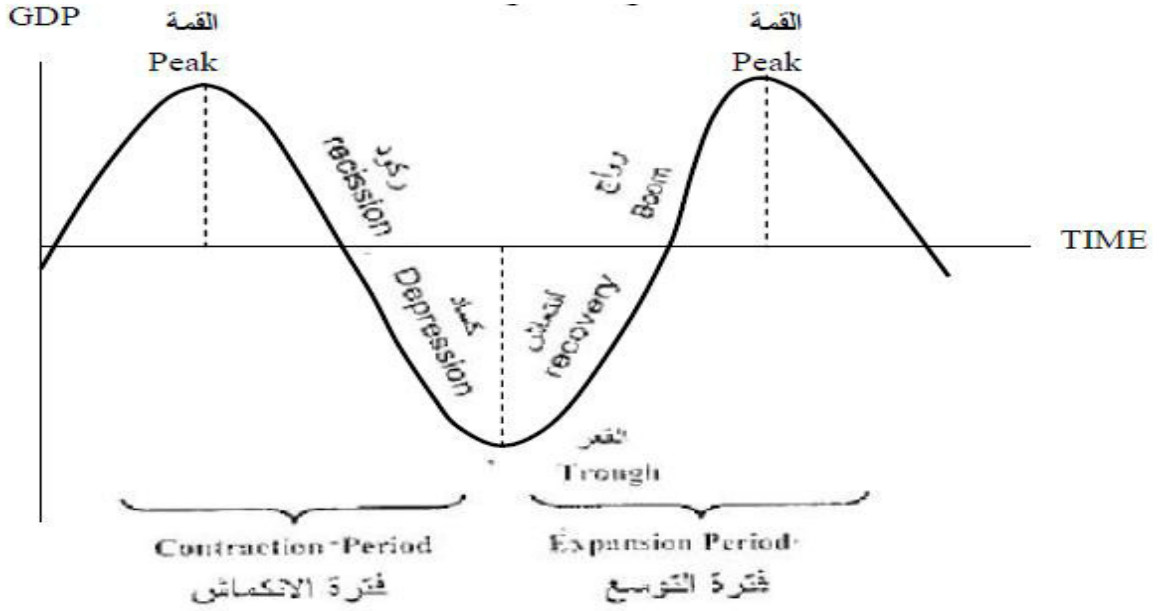

المصدر: رجاء خضير عبود موسى الربيعي، مرجع سبق ذكره، ص 07.

أ. مرحلة الانتعاش

تمثل مرحلة الاستعادة، وهي التي يميل فيها مستوى النَّشاط الاقتصادي إلى النمو ببطء، وينخفض سعر الفائدة، ويتضاءل المخزون السِّلعي، وتتزايد الطَّلبات على المنتجات لتعويض ما استنفذ من هذا المخزون، مصحوبة بزيادة ملحوظة في الائتمان المصرفي، والنَّتيجة هي زيادة حجم التوظف ببطء، ويتمُّ الوفاء بديون البنوك . إضافة إلى ذلك تتصف هذه المرحلة بارتفاع مستوى الإنتاج، وانخفاض نسبي في مستوى البطالة، وارتفاع ضئيل في الأسعار، وتوسع في حركة الإقراض، فهناك درجة متنامية من التفاؤل لدى رجال الأعمال والمستهلكين، وتبعا لذلك يبدأ رجال الأعمال في استبدال الآلات والمعدات البالية بأخرى جديدة.

ب. مرحلة الرواج

ويطلق عليها القمة؛ يعمل فيها النَّشاط الاقتصادي عند مستوى التَّوظيف الكامل أو قريب منه، وتتميز بارتفاع متزايد في الأسعار، وتزايد في حجم الإنتاج الكلِّي و في حجم الدَّخل، وارتفاع مستوى التوظيف، وفي هذه المرحلة

ترتفع أسعار الفائدة والتَّكاليف، إلا أنَّ ارتفاع الأسعار يضل كافيا لتحقيق الأرباح، ويضل احتمال حصول خسارة ضعيفا جدا، وتنتهي هذه المرحلة بحصول أزمةٍ اقتصاديةٍ، إذ ينتقل الاقتصاد بعدها إلى مرحلة الانكماش، وبالرغم من أنَّ كلمة أزمة تعني الانتقال من مرحلة إلى أخرى لكن الاقتصاديين أطلقوها على التَّغيُّرات في النَّشاط عندما يكون الاقتصاد في حالة ازدهار كمرحلة أولى تليها مرحلة آلام البطالة.

ت. مرحلة الرُّكود

وهي المرحلة التي تبدأ فيها الأسعار بالهبوط، وينتشر الذعر التجاري ، وترتفع أسعار الفائدة ،ويتزايد حجم البطالة، وينخفض حجم الإنتاج والدَّخل، إضافة إلى ذلك تنخفض التَّسهيلات المصرفية وترتفع نسبة الاحتياط القانوني وتضعف التَّسويات والإيداعات المصرفية ،وغالبا ما تنخفض مشتريات المستهلكين بحدَّة، في حين يتزايد مخزون قطاعات الإعمال من السِّلع الإنتاجية ويهبط الاستثمار، لينخفض الطَّلب على الأيدي العاملة، يتبعها عمليات تسريح مؤقت للعمال وترتفع البطالة، وكذلك يتراجع الطَّلب على المواد الأوَّلية وتنهار أسعارها، مع انخفاض أرباح قطاعات الأعمال بحدة، ترافقها هبوط في أسعار الأسهم، وحيث أنَّ الطَّلب على القروض ينخفض، و في مثل هذه الأوضاع فإنَّ أسعار الفائدة، بشكلٍ عام، سوف تنخفض أيضا.

ث. مرحلة الكساد

تمثل هذه المرحلة أقصى درجات التراجع أو الهبوط، وأُطلق عليها مصطلح القاع، وهي النُّقطة التي تقع في الجزء الأسفل من النَّشاط الاقتصادي؛ تتسم بقدر كبير من تعطُّل الموارد الاقتصادية، فتنتشر البطالة وينخفض مستوى النَّشاط الاقتصادي، وتنخفض الأسعار، ويسود قدرٌ ضئيلٌ أو معدومٌ من التَّفاؤل في الأوساط الاقتصادية، والذي ينعكس من خلال معدَّلات بطيئة في الاستثمار والاستهلاك، وتزيد الفوائض النَّقدية في البنوك وتنخفض أسعار الفائدة.

ومهما يكن الأمر، وفي واقع الحياة العملي فإنَّ المراحل الأربعة للدَّورة ليست بأي شكلٍ من الأشكال متساوية، لا في المدى، ولا في العمق، ولا تأتي دائمًا بنفس التَّرتيب الواضح في الشكلِ، فيمكن للاقتصاد مثلاً أن يتذبذب بين الانكماش والتَّوسُّع لعدَّة سنوات دون أن يصل إلى مرحلة الكساد أو الازدهار، كذلك الانتقال من مرحلة لأخرى أحيانا لا يمكن التنبؤ به، ومن الصعب أحيانا أن نميِّز بين نهاية مرحلة وبداية أخرى.

3. **مدَّة الدَّورة الاقتصادية**: إذا كانت الدَّورة الاقتصادية هي انطلاق الاقتصاد من حالة الرواج والنضج الاقتصادي إلى حالة الرُّكود والعودة إلى حالة الرواج من جديد، أو من الشكلِ هي من القاع إلى القاع، أو من القمَّة إلى القمَّة، فإنَّ السؤال الذي يطرح نفسه هو:

ما هي الفترة الزمنية اللازمة لاكتمال الدَّورة الاقتصادية؟

إن أغلب الملاحظين يتفقون بسهولة حول الدَّورات الأساسية التي تمتد مدَّتها بضع سنين من ثمانية إلى عشر سنوات، غير أن الاقتصاديين لا يولون كلُّهم نفس الأهمِّية للدورات الثانوية ذات الفترة الأقصر[4]، وبصفة عامَّة توجد ثلاث أنواع من الدَّورات الاقتصادية على النحو التالي[5]:

أ. **دورة كتشن (Kitchen)** تستمر هذه الدَّورة لمدَّة أربعين شهرا، وهناك حسب الملاحظات الإحصائية في الفترة الزمنية الممتدة بين (1807-1939) للو م أ حوالي 37 دورة المدَّة 3.51 سنة؛

ب. **دورة جوغلر (Jugular)** هي ذات مدى متوسط، تتراوح بين 8و10 سنوات ، حيث نجد هناك 13 دورة من هذا النَّوع مرت بها الو م أ خلال الفترة الممتدة بين 1825 و 1929؛

ت.**دورة كوندراتيف (Kondratieff)** ذات المدى الطَّويل، تتراوح بين 50 و 60 سنة، هذه الدورة فيها الطور (A) والطور (B)، حيث أن كل طور فيه ثلاث دورات من جوغلر، عموما، كما أن الطور (A) يعتبر أكثر تعداد وحيوية مقارنة بالطور (B)[6].

ث. وإلى هذه الدَّورات الثلاثة نضيف دورة كيزنت **(uznets)** والتي يتراوح طولها بين 15 و 25 سنة، والتي يصحبها تقلبات في كلٍّ من عرض القوَّة العاملة والموارد الاقتصادية الأخرى المتاحة للاقتصاد، وفي معدَّلات الإنتاجية المتعلقة بالكفاءة التي تستخدم بها هذه الموارد.

ومن الواضح أنَّ وجود هذه الدَّورات ذات المدى الزمني المختلف، وإمكانية تشابكها قد يفسر عدم الانتظام الملحوظ في الدَّورات ذات الأجل القصير، وهو الذي يترتَّب عليه عدم توافر قدر كبير من التماثل بينها.

غير أن أغلب الاقتصاديين يتفقون على أن الدَّورة الاقتصادية الرئيسية هي التي تمتد مدَّتها بضع سنين، من ثمانية إلى عشر سنوات.

شكل رقم (6–2): أنواع الدَّورات الاقتصادية

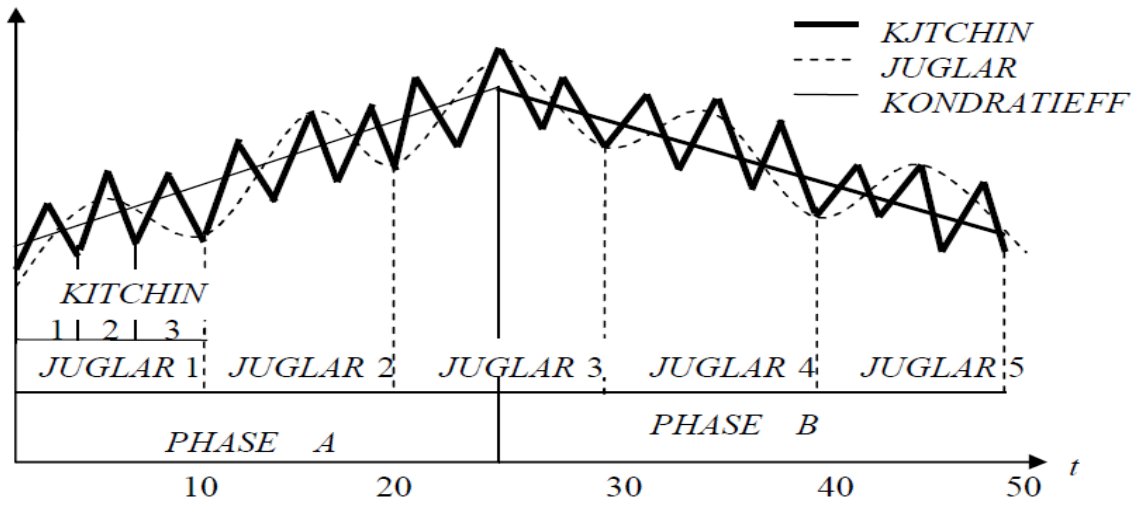

المصدر: دحمان بواعلي سمير، مرجع سبق ذكره، ص 180.

ثانيا: مظاهر الدَّورة الاقتصادية: تظهر مظاهر الدَّورة الاقتصادية في حجم النَّاتج المحلي، الاستهلاك، الاستثمار، صناعة الإنشاءات والمنتوجات، سوق العمل، الأسعار، والأسواق المالية.

1. **النَّاتج المحلي**: النَّاتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو المؤشر الرئيسي على المرحلة التي يمر بها الاقتصاد الوطني في ظل الدَّورة الاقتصادية، حيث تبلورت بالاستقراء الانهيارات الاقتصادية بتراجع ملحوظ في النَّاتج المحلي؛

2. **الاستهلاك والاستثمار**: يتكون الدَّخل الوطني من الاستهلاك والاستثمار، وغالبا ماتنخفض مشتريات المستهلكين بحدة، وإن كانت النَّفقات الخاصة بالأغذية ليست سريعة التَّأثير بتقلبات الأوضاع الاقتصادية، غير أن السِّلع الكمالية سريعة التأثر، في حين يتزايد مخزون قطاع الأعمال من السيارات والسِّلع الإنتاجية الأخرى بشكلٍ غير متوقع، ويرد قطاع الأعمال بكبح الإنتاج، وبعد ذلك بفترة يهبط الاستثمار في مجال المنشآت والمعدات بحدة أيضا؛

3. **المنتوجات الصناعية وصناعة الإنشاءات**: إن الطَّلب على السِّلع الزراعية يعتبر قليل المرونة للتغيرات في الدَّخل، سواء في حالة زيادة الدُّخول أو انخفاضها، ومن ناحية العرض فجهاز الإنتاج الزراعي يتمُّيز بالجمود، ويتوقَّف على عوامل مناخية، أمَّا الإنتاج الصناعي فهو أقل استقرارًا من سلع الاستهلاك، أمَّا صناعة الإنشاءات والمساكن فهي أيضا غير مستقرة لتأثرها بأسعار الفائدة[7].

4. **حجم الاستخدام**: ينخفض الطَّلب على الأيدي العاملة في حالة الرُّكود، ويبدأ الانخفاض تدريجيا حيث يكون الانخفاض في البداية في متوسط ساعات العمل، يتبع ذلك عمليات تسريح مؤقت وترتفع البطالة؛

5. **مستويات الأسعار والأجور**: يتزايد ارتفاع الأسعار خلال فترة الانتعاش عندما يكون الاقتصاد متوجِّهًا نحو القمة، أين يقترب الاقتصاد من مرحلة التَّشغيل الكامل، فترتفع التَّكاليف، مما ينعكس على الأسعار، وبالمقابل ترتفع الأجور وتزداد قوَّة التفاوض لدى النَّقابات، أمَّا ففي حالة الانخفاض، فمع انخفاض المخرجات وتراجع الطَّلب على المواد الأوَّلية تنهار الأسعار ويبدأ التَّضخم في الانخفاض، أمَّا الأجور فتقاوم النَّقابات خفضها، غير أن أرباب العمل يبدؤون بتسريح العمال؛

6. **الأسواق المالية**: الأسواق المالية هي مؤشرات هامة وحساسة للنشاط الاقتصادي للبلد، لأنَّ أسعار السندات والأسهم تسبق عادة تقلبات النَّاتج الوطني، فبمجرد أن يشعر المستثمرون بنسيم التراجع الاقتصادي، تبدأ الأسهم في الانخفاض، وحيث أن الطَّلب على القروض ينخفض تتجه أسعار الفائدة للانخفاض لتوفر العرض، وعندها تتجه أسعار السندات للارتفاع لتبلغ ذروتها في أدنى درجات الانهيار؛

ثالثا: النَّظريات المفسرة للدَّورات الاقتصادية

لا شك أنَّ للدَّورات الاقتصادية عواقب وخيمة على الاقتصاديات الرَّأسمالية، لما يرافقها من مظاهر سيِّئة في الاقتصاد سبق الإشارة إليها، والسؤال الذي يطرح نفسه هو **لماذا تحدث الدَّورات الاقتصادية؟ وكيف؟** لقد اقترح الاقتصاديون القدامى ومنذ القرن التاسع عشر نظريَّات عديدة لتفسير هذه الدَّورات.

مجموعة من هذه النَّظريات كانت تعزوا حدوث الدَّورات التِّجارية لأسبابٍ خارجية أي خارج النِّظام الاقتصادي، وبالتَّالي يصعب التنبؤ بها والسيطرة عليها، كالحروب، الثورات، الحوادث السياسية، الاكتشافات المنجمية للذهب، اكتشاف الموارد الجديدة و الاختراع والابتكار الجديد..

ومجموعة أخرى كانت تعزوا أسبابها إلى أسباب داخلية ضمن إطار النِّظام الاقتصادي ذاته، وبالتَّالي يفترض أنَّه بالإمكان التنبؤ بها والسيطرة عليها إلى درجة كبيرة، لكنهم اختلفوا في في مجال هذه الأسباب، حيث أرجعها جوغلر (C.Juglar)* إلى المجال النقدي، أما ليسكوغ (J.lescure)** فرأى أنها تعود للمجال الحقيقي (التوزيع، الإنتاج والاستهلاك)[8].

ومنذ الحرب العالمية الثَّانية أخذ الاقتصاديون يميلون أكثر فأكثر نحو تفسير الدَّورات من خلال التفاعل بين التَّغيُّرات في الإنفاق الاستهلاكي، والإنفاق الاستثماري[9]، وأنَّ هذه المتغيِّرات ذات صلة بتحديد مستوى الدَّخل والنَّاتج الوطني، وكيف أن التَّغيُّرات في أي منها يمكن أن تولد نماذج مختلفة من التَّقلبات في النَّشاط الاقتصادي.

لذا وطبقًا لطبيعة بحثنا سنلقي الضوء على النَّظريات المتعلقة بالأسبابٍ الداخلية، ومنها نهتم فقط بالمرتبطة بمتغيِّرات البحث، لكن نشير إلى أنَّ هناك نظريات أخرى منها: النَّظرية النَّقدية التي تعزو الدَّورات إلى عرض النُّقود والائتمان، ونظريات توازن الدَّورة التي تعزوها للحركات الخاطئة للأسعار والأجور...

1. **نظرية نقص الاستهلاك**: تقوم على عدة شروح[10]:

- **الشرح الأوَّل**: يرى أن تزايد الدَّخل المتصاعد الذي تسجله الاقتصاديَّات على المدى الطَّويل يؤدِّي إلى ارتفاع الادخار، وأنَّ زيادة الادخار (نقص الاستهلاك) يمكن أن توقع الاقتصاد في حالة الهبوط، لأنَّ الأموال التي تجمدها هذه الادخارات لا تستخدم كلُّها للقيام بالاستثمار؛
- **الشرح الثَّاني**: أثار كينز مشكلة رئيسية ألا وهي تناقص النَّزعة الحدِّية للاستهلاك التدريجي لدى تزايد الدَّخل المتصاعد، فاعتبارا من بعض المستويات للدخل يصبح الاستهلاك غير كاف لتحريض كميات الاستثمار التي يمكنها أن تستوعب كلَّ الادخار.

---

* Outre H.Thornton(cf.supra), K.Wicksell, L.von Mises,R.Hawtrey, F.von Hayek, etc.
** H.Grossman, M.Tugan-Baranwsky, A.Spiethoff, A.Aftalion, etc.

لقد تجسدت نظرية نقص الاستهلاك في أفكار العديد من الاقتصادين نذكر منهم:

أ. **النَّظرية الماركسية:** يؤكد كارل ماركس على التَّناقضات التي تحدث في الاقتصاد الرأسمالي بين الإنتاج والاستهلاك، فالرأسمالي لا يعطي العمَّال من الأجر إلاَّ القليل، ويحتفظ بالفرق بين ما كان يجب أن يتقاضاه العامل نضير عمله وبين ما يدفعه بالفعل، وما دام الأمر كذلك فإنَّنا نجد العمَّال قليلو الاستهلاك بسبب ضعف الأجور، بينما المنتجون يزيدون من الإنتاج نتيجة وفرة الأرباح[11].

ب. **الدَّورة الاقتصادية عند سيموندي:** يرى سيموندي (1760-1825) أنَّ سبب الدَّورات يرجع إلى عدم كفاية الاستهلاك، إذ مع تطور الإنتاج الآلي الكبير تزداد البطالة وتنخفض الأجور وبنتيجة ذلك فإنَّ استهلاك الطبقة العاملة يمتص قسمًا متناقصًا من النَّاتج الكلِّي، واستنتج أنَّ على النَّاتج أن يتوافق مع الاستهلاك.

ت. **التفسير الكينزي:** يفسر كينز الدَّورات الاقتصادية بعدم كفاية الطَّلب الفعال، ويوضح كينز أنَّ مجموع استهلاك المجتمع يتأخر دائما عن نمو مجموع الدَّخل الحقيقي نتيجة لخصائص الأفراد النَّفسية، ويطالب الدَّولة بالتَّدخل، وهو يعتقد أنَّ معالجة الأزمات الاقتصادية لا يكتب لها النَّجاح إلا بالتَّدخل الفعَّال للدَّولة في الحياة الاقتصادية، وذلك عن طريق تنظيم مقدار الاستهلاك العام، باستعمال عدة أدوات منها السِّياسة الضريبية.

لقد قدم كينز عرضا وتحليلا للدورات الاقتصادية ذاتها، حيث جعل الاستخدام دالة للطَّلب الكلِّي المتوقع كما في المعادلة التَّالية[12]:

$$E = f(D)$$

ومنه فإنَّ العوامل التي تحدد حجم الطَّلب هي نفسها التي تحدد تقلبات الاستخدام والإنتاج، وبالتَّالي الدَّورات الاقتصادية، ويرى كينز أنَّ العوامل التي لها تأثير على ذلك هي:

الكفاية الحدِّية لرأس المال؛

معدَّل الفائدة النَّقدي؛

الميل الحدِّي للاستهلاك.

ويرى كينز أن التَّقلبات في الطَّلب الكلِّي تنشأ عن التَّقلبات في الإنفاق، سواء تعلق الأمر بالاستهلاكي أو الاستثماري، لكن كما يرى كينز فإنَّ الإنفاق الاستهلاكي أكثر استقرارًا، وبالتَّالي فإنَّ التقلب مرده إلى التقلب في الاستثمار، هذا الأخير يتحدد أساس بالكفاية الحدِّية لرأس المال ومقارنتها بمعدَّل الفائدة، كما سبق ذكره.

ويخلص كينز بأن سبب الدَّورات الاقتصادية هو الميل الحدِّي للاستهلاك، ففي الوقت الذي يحصل فيه زيادة في بناء رؤوس الأموال الإنتاجية ويزداد عرض السِّلع في السُّوق، فإنَّ الميل الحدِّي للاستهلاك يدفع الأفراد إلى التقليل من شراء السِّلع الاستهلاكية، مما يؤدِّي إلى تكديس السِّلع في الأسواق، مما يضغط على المنتجين ويضطرهم إلى تخفيض الإنتاج، وربما غلق المصانع فتظهر البطالة.

2. نظرية المضاعف والمعجل

تسمى بالنَّظريات الحقيقية للدورة الاقتصادية، إذ أن تغيرات المضاعف والمعجل تنعكس في حجم الاستثمار، وبالتَّالي حدوث تقلبات دورية منتظمة في المخرجات، وأنَّ التفاعل بين المضاعف والمعجل يؤدِّي إلى تغير تراكمي في حجم الدَّخل نتيجة لتغير ابتدائي في الإنفاق الاستثماري، وأنَّ هذا التَّغيُّر في الدَّخل ليس ثابتا بل يبدأ في الارتفاع إلى نقطة معيَّنة وبعده ينخفض محددا بذلك دورة اقتصادية منتظمة تعتمد في حجمها ومدَّتها على قيمة كلٍّ من المضاعف والمعجل، ويعود التَّغيُّر في الدَّخل لأسبابٍ تعود إلى الميل الحدِّي للاستهلاك، وكذلك الكفاية الحدِّية لرأس المال.

وهكذا فإنَّ الاقتصاد الوطني يمكن أن يجد نفسه سائرا في دائرة مغلقة، فمبدأ المضاعف والمعجل يتفاعلان لتطوير حركة لولبية تكون تضخمية أو انكماشية حسب الحالات[13].

ونشير إلى أن هذا النموذج يتجاهل خاصة المستوى العام للأسعار، القطاع النقدي، ودور التوقعات[14].

أ. **نظرية هارود**: لقد تم إكمال فكرة المضاعف من قبل الكينزيين الجدد بفكرة جديدة هي المعجل، لتصبح هذه النَّظرية ديناميكية (حركية)، تصف تغيرات الدَّخل عبر الزمن، وحتَّى يمكن تفهم ذلك نقوم بإعادة صياغة معادلات نموذج بناء المعجل السَّابقة كما يلي:

مما سبق لدينا: $$I_t = V(Y_t - Y_{t-1})$$

$$Y = C + I$$

ومن جهة أخرى وبافتراض أن الاستهلاك خلال الفترة يتعلق بالفترة السَّابقة فإنَّ:

$$C_t = cY_{t-1}$$

وعليه: $$Y_t = cY_{t-1} + V(Y_t - Y_{t-1})$$

حيث يمكن أن نتوقع أن الاستثمار في السنة (t) يتوقَّف على الدَّخل في السنتين السَّابقتين، ومنه تصبح المعادلة كما يلي: $$Y_t = cY_{t-1} + V(Y_{t-1} - Y_{t-2})$$

إن المعادلة الأخيرة لها خصائص هامة، فهي ديناميكية بمعنى أننا إذا علمنا قيمة c وقيمة v، وكذا مقدار الدَّخل للسنتين (t-2) و (t-1) فإنَّنا نستطيع أن نحل المعادلة وذلك لكي نتنبأ بدخل السنة (t)

ومن خلال المعادلة السَّابقة نستطيع أن نولد مسارًا زمنيًا كاملاً للدخل خلال السنوات المستقبلية والأهم من ذلك أنَّ هذا المسار لن يكون خطياً، حيث من المحتمل أن يرتفع وينخفض دوريًا[15]، أمَّا شكل هذه الدَّورة فيتوقَّف على قيمة كلٍّ من c وv، فالمضاعف لوحده لا يستطيع أن يحدث دورات، ولكن يؤدِّي إلى زيادات تدريجية في الدَّخل إلى مستوى محدد بالميل الحدِّي للاستهلاك، أمَّا حين ندخل المعجل إلى جانب المضاعف،

عندئذ نستطيع أن نَّحصل على مجموعة من التَّذبذُبات فوق ذلك المستوى المحدد بالمضاعف، إذ يرفع في البداية الدَّخل الكلِّي إلى المستوى فوق مستوى المضاعف، ولكن بما أن معدَّل الزِّيادة في الدَّخل والاستهلاك يأخذ في التناقص عندئذ يبدأ المعجل على تغيير الاتجاه، والذي بدوره يدفع الدَّخل الكلِّي إلى مستوى أقل من ذلك المستوى المحدد بواسطة المضاعف وهكذا.

ب. الدَّورة الاقتصادية عند ساموبلسون

بدأ تحليله من الإشارة إلى أن الإضافة إلى الدَّخل الكلِّي تتكون من ثلاث أصناف[16]:

- ✓ الإنفاق الحكومي؛
- ✓ النَّفقات الاستهلاكية ـ المولدة ـ بفعل الإنفاق الحكومي؛
- ✓ النَّفقات الاستثمارية ـ المولدة ـ الخاصة والمقابلة للزيادة في الإنفاق الاستهلاكي في وحدة زمنية معيَّنة.

وبعد التسليم بهذه المقدمات يوضح ساموبلسون، بافتراضه قيما مختلفة لكلٍّ من المضاعف والمعجل، من أن تغير أولى أو خارجي، كالزِّيادة في الاستثمارات المستقلة يمكنها أن تحدث أثارا تراكمية متفجرة على الدَّخل بل تستطيع أيضا أن تولد حركة دورية للدخل تولد نفسها بنفسها.

ولفهم ذلك نستعين بالمثال التالي: لنفرض أن الإنفاق الحكومي الأوَّلي هو 100 لفترات متعاقبة وأنَّ الميل الحدِّي للاستهلاك 50%، وأنَّ كلَّ زيادة في الاستهلاك تؤدِّي إلى نفس الزِّيادة في الاستثمار (المعجل يساوي الواحد)، وحسب نظرية المضاعف – المعجل فالزِّيادة في الاستثمار تؤدِّي إلى زيادة الدَّخل ومنه الاستهلاك، والاستهلاك يؤدِّي إلى زيادة الاستثمار الخاص...

ومن خلال الجدول نلاحظ أنَّ الفترة الأولى لم يترتَّب فيها أي آثار للزيادة في الإنفاق الحكومي نظرًا للتفاوت الزمني وستعمل على زيادة الدَّخل بـ 100 حسب المضاعف، أمَّا خلال الفترة الثَّانية فسيخصص 50%من الدَّخل للاستهلاك، أي 50 وحدة والتي تؤدِّي إلى زيادة الاستثمار بـ 50 وحدة طبقا لمعامل المعجل 1، وهكذا يرتفع الدَّخل إلى 200 (100 إنفاق حكومي + 50 وحدة مولدة من الاستهلاك + 50 وحدة استثمار مقابل الاستهلاك) ونستمر بنفس الطريقة، فبدخل قدره 200 يصبح الاستهلاك 100 بزيادة قدرها 50 وحدة وبالتَّالي يقابلها زيادة في الاستثمار بـ 50 ليصبح الدَّخل 250، وبنفس الطريق نجد الجدول التالي:

الفترات	النَّفقات الحكومية الأوَّلية	الاستهلاك المولد 50 %	الاستثمار المولد	الزِّيادة في الدَّخل
1	100	-	-	100
2	100	50	50	200
3	100	100	50	250
4	100	125	25	250
5	100	125	0	225
6	100	112,5	-12,5	200
7	100	100	-12,5	187,5
8	100	93,75	-6,25	187,5
9	100	93,75	0	193,75
10	100	96,875	3,125	200

source :Michel MUSOLINO, op.cit, p 21.

وهكذا نستطيع على ضوء نسبة معيَّنة للمضاعف والمعجل أن نحسب مستويات الدَّخل خلال الفترة اللاحقة، والملاحظ بأننا لو اقتصرنا على الحركة التضاعفية الكينزية لما استطعنا أن نحصل على حركة تذبذب من هذا النَّوع، حيث نلاحظ ارتفاع متزايد في الدَّخل ابتداء من الفترة الأولى إلى الفترة الرَّابعة ثم ليعود الدَّخل في الانخفاض ابتداء من الفترة الخامسة وحتَّى نهاية الفترة التاسعة وهكذا...

ويعتبر ما أسهم به ساموبلسون على جانب كبير من الأهمِّية، إذ أنَّه يوضح كيف نستطيع الحصول على مستويات مختلفة من الدَّخل بافتراض نسب مختلفة لكلٍّ من المضاعف والمعجل.

ت. تفسير هانسن للدَّورة الاقتصادية

إعتمد هانسن في تفسيره للدورة الاقتصادية على تداخل أثري المضاعف والمعجل ومايتبعهما من حركة تراكمية إلى غاية الوصول إلى التوظيف الكامل، عندها يبدأ النَّاتج الوطني في الانخفاض، وذلك للأسبابِ التَّالية[17]:

- أن جزءًا متزايدًا من كلِّ زيادة في الدَّخل يدخر في الفترات المتتالية، وهذا الجزء يؤدِّي إلى انخفاض الزِّيادة في الاستهلاك (الاستهلاك المحفَّز ينخفض)، وبالتَّالي انخفاض الاستثمار المحفز، وإن حدث وكان الاستثمار المحفَّز ينخفض بدرجة أكبر من الزِّيادة في الاستهلاك فإنَّ الدَّخل الوطني سينخفض لتبدأ الحركة الانكماشية؛
- العلاقة العكسية بين الكفاية الحدِّية لرأس المال وحجم الاستثمار، فالحركة التراكمية تقضي على نفسها بنفسها، لأنَّ كلَّ زيادة في الاستثمار (تخفض الكفاية الحدِّية للاستثمار) تقلل من فرص الاستثمار الجديدة.

ومن هنا توصل هانسن إلى أنَّ الحركة التراكمية تتلاشى من خلال عمل المضاعف والمعجل معا.

رابعا: سياسة الاستقرار الاقتصادي وآليات الحد من الدَّورات الاقتصادية

لقد رأينا كيف تعددت المدارس الاقتصادية في شرحها وتفسيرها لظاهرة الدَّورات الاقتصادية، وفقا لمبادئ وافتراضات كلِّ مدرسة.

إن تعدد هذه الأفكار ما هو إلا محاولة لمعرفة الأسبابِ التي من شأنها أن تزيد من حدة التَّقلبات الحادثة، ولا شك أن هذا يعدُّ من الأهمِّية بمكان، ذلك أنَّ معرفة الأسباب يقود، على الأقل، إلى الحد من هذه التَّقلبات والتالي الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

هذا الأخير (الاستقرار الاقتصادي) هو نتاج لعدة سياسات هي الأخرى ليست محل اتفاق بين الاقتصاديين، فمن مُؤَكِّدٍ على السِّياسة المالية بمنظورها الكينزي، إلى ساخط عليها، ومعظِّمٍ للسياسة النَّقدية، وبين هذا وذاك سياسة دخلية تصمم للحد من ارتفاع الأسعار والأجور.

1. سياسة الاستقرار الاقتصادي

الاستقرار لغة هو الثبات والسكون، أمَّا في الأدبيات الاقتصادية فيعرف بأنَّه تحسين التَّوازن بين الطَّلب الكلِّي والعرض الكلِّي لتخفيف الضغوط التَّضخمية وتعزيز وضع ميزان المدفوعات وبالتَّالي تحسين وضع التَّوازن الكلِّي على المستويين الداخلي والخارجي[18].

ويعرف أيضا على أنَّه: تحقيق التَّشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التَّغيُّرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار، مع الاحتفاظ بمعدَّل نمو حقيقي مناسب في النَّاتج الوطني[19].

وتعرف سياسات الاستقرار الاقتصادي بأنَّها حزمة من السِّياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلِّي، والجزئي، تتخذ لإيجاد حالة من التَّوازن الديناميكي المستقر في الاقتصاد على المستوى الداخلي والخارجي، وبصورة أدق فإنَّ سياسة الاستقرار تستهدف المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، وذلك عبر معدَّلات مقبولة من التَّضخم والحد من ارتفاع البطالة.

2. الجدل الفكري لسياسة الاستقرار

اختلفت النَّظريات الاقتصادية فيما بينها حول سياسات الاستقرار الاقتصادي وترجع الخلافات الجوهرية بينها إلى سؤال أساسي هو[20]: **هل الاقتصاد الخاص مستقر؟**

فالاقتصاد المستقر يتطلب فقط سياسات سلبية مع تدخل بين الحين والآخر للقضاء على الصدمات الخارجية العشوائية، أمَّا إذا كان غير مستقر، فالسِّياسة يجب أن تكون نشطة، مالم تكن السِّياسات نفسها تضر أكثر مما تنفع.

وموضوع الاستقرار لا يزال محل جدل بين الاقتصاديين، وأخذ دورا مهمًّا ورئيسيا بين الاقتصاديين؛ وبصفة عامه هناك وجهتي نظر أساسيتين هما: المدرسة الكلاسيكية، والمدرسة الكينزية وما تبعهما من نظريات اقتصادية، يمكن ذكر أبرز محطاتها فيما يلي[21]:

أ. **المدرسة الكلاسيكية**: هذه المدرسة نظرت إلى الدَّولة نظرة الدَّولة الحارسة فقط، وقامت على فكرة أساسية، هي وجود قوى ذاتية تؤدِّي للتوازن بحيث تمنع الاقتصاد من الدُّخول في فترة ركود طويلة، غير أنَّ وقوع الكساد العظيم خلال الفترة 1929-1932 شكك في صحت فرضيات هذه النَّظرية، إذ لم تعط تفسيرا لحدوثه، ولا أدوات لمعالجته ليظهر الفكر الكينزي كمنقذ من حالة الكساد.

ب. **المدرسة الكينزية**: فندت هذه النَّظرية قانون ساي للمنافذ، واستبعدت مبدأ اليد الخفية التي تعمل ذاتيا على عدم حدوث فترات انكماش طويلة، واعتبرت أنَّ الاقتصاد قد يبتعد عن التَّشغيل الكامل، وعليه طالب رائدها كينز بتدخل الدَّولة لحفز النَّشاط الاقتصادي.

ت. **النَّقديون**:في الوقت الذي كان فيه الفكر الكينزي مكتسحا، فقد كان هناك فئة قليلة من الاقتصاديين المتمسكين باقتصاد ما قبل كينز وعلى رأسهم البروفيسور ميلتون فريدمان، ويرى أصحاب هذه المدرسة أن الاقتصاد الخاص مستقر في الأساس، وبالتَّالي فالتَّدخل الحكومي يضر أكثر مما ينفع، فالحكومة يجب أن يكون لديها سياسات بقواعد محدَّدة نحو عدد محدودٍ من المتغيِّرات مثل: زيادة المعروض النَّقدي، الإنفاق الحكومي و الضرائب، كما أنَّ سياسة الاستمالة من المنتظر أن ينتج عنها أثر المزاحمة في الزمن القصير، والتَّضخم في الزمن الطَّويل، وحتَّى يمكن منع هذه التَّذبذُبات فإنَّ النَّقديون يتبعون قواعد ثابتة؛ معدَّل ثابت لنمو المعروض النَّقدي، وموازنة عامَّة يتحقق فيها التَّوازن عبر فترة الدَّورة الاقتصادية.

ث. **الكينزيون المحدثون**: هناك ثلاث عناصر لمنظور الكينزيين المحدثين وكلُّها تؤدِّي إلى مدلول واحد هو أنَّ الحكومة يجب أن تكون مستعدة لاتخاذ دور نشط في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

- ✓ الاقتصاد الخاص غير مستقر؛
- ✓ قوى التَّصحيح الذاتي ضعيفةٌ وبطيئةٌ حيث تأخذ وقتا أطول وتصبح غير مقبولة؛
- ✓ الإدارة النشطة للطَّلب ضرورية.

لقد شهدت فترة تطبيق أفكار هذه المدرسة خلال عقد الستِّينات نجاحًا حيث أسفرت عن انخفاض البطالة إلى 3.4% ولم يكن التَّضخم يمثل أي مشكلِة؛ حتَّى جاءت حرب الفيتنام ليصبح التَّضخم هاجسا للدول المتقدمة وترتب عن محاولة استخدام إدارة الطَّلب لتخفيض التَّضخم ظهور الكساد التَّضخمي.

ج. **الكلاسيكيون الجدد**: هم مثل النَّقديون محافظون ويرون أنَّ الحكومة لها دور بسيط في رسم السِّياسة الاقتصادية، بحكم أنَّ الأسواق تكون في حالة توازن، ويعتقدون أنَّ هناك علاقةً عكسيةً بين الإنفاق الحكومي والاستثمار[22]، وذهبوا إلى أنَّ الوحدات الاقتصادية تستخدم كافَّة المعلومات المتوفرة حتَّى تكون تصرفاتهم رشيدة.

وعلى الرغم من النجاحات القوية التي حققها أنصار هذه المدرسة في بريطانيا وأمريكا على يد الحكومتين المحافظتين، إلا أنَّ بعض توصياتهم حول هبوط الأجور ومنه تقلص معدَّلات التَّضخم دون أن يترتَّب على ذلك انكماش في النَّشاط الاقتصادي، لم تكن محققة وهذا ما حدث في الجزائر مثلا خلال 1995-2000 كنتيجة لتطبيق هذه التوصيات.

ح. **الكينزيون الجدد**: إن أهم رسالة أساسية لهم هي أنَّه ليس هناك اتجاه ذاتي للاقتصاد الوطني لتصحيح نفسه والسِّياسة الدَّخلية والتخطيط إنَّما هي مكمل ضروري لسياسة إدارة الطَّلب.

خ. **المدارس الثانوية للاقتصاد الكلِّي**:

➢ **المدرسة النمساوية**: يرى أنصارها أنَّ الاقتصاد وضع على المسار الخاطئ منذ الثورة الكينزية، ولديهم اعتقاد عميق في عدم الثقة بالحكومة، ويؤيدون كلَّ شيء يحرك الاقتصاد نحو اتركه يعمل.فطالبوا بإلغاء الضرائب لأنَّها مصادرة، وإلغاء تعويضات البطالة لأنَّها تخفض الحافز على العمل.

➢ **اقتصاديَّات جانب العرض**: عكس الكينزيين ركزوا على جانب العرض، وصمموا سياسة طبقت في عهد الرئيس ريغن تقوم على تخفيض الضرائب، وتحرير النَّشاط من التَّدخل الحكومي؛ لكن الأمور سارت مختلفة، فبدلا من النمو السريع حدث انكماش سريع وعجز في موازنة الدَّولة.

3. نظرية الطلب النقديون مقابل الكينزيون

إن التحليل السابق يدفعنا لطرح سؤال **ما هي أهم الاختلافات بين النقديين والكينزيين في إدارة الطلب؟**

إنَّ الخاصية المميزة للنقديين في نظرتهم للطَّلب الكلِّي هي أنَّ مستوى الطَّلب إنما يتحدد بمستوى رصيد عرض النُّقود، فهي العامل الأساسي المحدث لحركة الطَّلب، وهم لا ينكرون أنَّ هناك بعض المؤثرات غير المنتظمة التي تجعل الطَّلب يحيد عن المستوى المحدد على أساس مستوى رصيد النُّقود، وعليه فإن التَّغيُّرات في رصيد النُّقود هي العامل المسيطر المتسبب في الانتقالات المنظمة المحسوسة في الطَّلب الكلِّي وبالتَّالي في الدخل النَّقدي، وعليه فتحقيق الاستقرار الاقتصادي نابعٌ من نمو مستقر في المعروض النَّقدي، وعليه فهم ينكرون فائدة السِّياسة المالية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار.

أمَّا الكينزيون فهم لا يرون أنَّ مستوى الطَّلب الكلِّي يتوقف على رصيد النُّقود فقط، بل هناك متغيِّرات أخرى لها آثار منتظمة وهامة على الطَّلب الكلِّي، هذه المؤثرات تتضمن متغيرات السِّياسة المالية، مستوى الانفاق

الحكومي، والضرائب، ومستوى طلب الانفاق الاستهلاكي والاستثمار المستقلين، الصادرات...ويعتقدون أنَّ الطَّلب الكلّي غير مستقر مطالبين باستعمال سياسة نقدية ومالية نشطة لتحقيق الاستقرار في الطَّلب الكلِّي.

4. المحددات العملية لإستراتيجية إدارة الطَّلب لمواجهة الدَّورات الاقتصادية

يعتبر الضعف في الطَّلب الكلِّي المحرك الاساسي للنموذج الكينزي ، وعلى أساسه وضع آليات الخروج من أزمة الكساد العالمي، فالتَّقلبات الشاذة في الطَّلب الكلِّي تسبب عدم الاستقرار الاقتصادي.

ويعتقد الاقتصاديون من أتباع كينز أنَّ قوى السُّوق تميل إلى تغذية نفسها ذاتيا، مما يدفع الاقتصاد الوطني إلى التقلب بين الكساد والرواج التَّضخمي، فالمضاعف يقوي التَّغيُّرات الصغيرة في الطَّلب الكلِّي لتؤدِّي إلى تغيرات واسعة في الدَّخل، ويشتد عدم الاستقرار النَّاتج عن عمل المضاعف من خلال عمل المعجل، إذ يؤدِّي التقلب في الاستهلاك إلى تقلبات كبيرة في الاستثمار.

لكن الاتجاه التصاعدي لا يستمر إلى مالانهاية، فعند مرحلة التوظيف الكامل تنشأ قيود على النمو، تتمثل في قصور الموارد المتاحة، مما يؤدِّي إلى تباطئ النمو ومنه الاستهلاك، فالاستثمار (عن طريق المعجل) ومنه انخفاض الدَّخل بشكلٍ كبير (من خلال المضاعف)، وهكذا يدعم الاتجاه النزولي ذاته.

لذا سلط الكينزيون الضوء على ضرورة التَّدخل الحكومي في الاقتصاد، فالحكومة يمكن أن تتغلب على اتجاه الاقتصاد نحو الرُّكود من خلال التمويل التعويضي، أي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي لتعويض النقص في الاستثمار، وبالتَّالي ملء الفجوة بين طلب القطاع الخاص والدَّخل.

غير أنَّ إجراء التَّغيُّرات المالية التي تدعم المستوى المرتفع للتوظيف وبالتَّالي تقلل من عدم الاستقرار تعد أمرًا صعبًا، فالتعديلات المالية في منتصف الستينات في الو م أ كانت تعبث بالاستقرار، والقيود المالية الموضوعة لتقاوم التَّضخم كانت، أحيانا، تُشكِّل قيدا أشد على الاقتصاد، الأمر الذي ساهم في بدأ الكساد وتزايده، ومن جانب آخر فالسِّياسات التَّوسُّعية قد حفزت الاقتصاد أكثر من اللازم، ومن ثم عملت على تغذية التَّضخم.

لكن السؤال المهم هو: **لماذا فشل صانعوا السِّياسة الاقتصادية في وضع السِّياسة المتناسقة التي يُعتمد عليها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ضوء ما يعرف عن إدارة الطَّلب الكلِّي؟**

لا شك أنَّه من الأهميَّة التعرف على أنَّ المحافظة على المستوى المناسب من الطَّلب الكلِّي يعتبر مهمَّة شديدة التعقيد، فعلى الرغم من أنَّ السِّياسة المالية وسيلةٌ فعالة في معالجة الكساد، فإنَّ احتمال هيمنتها الكاملة على قوى الدَّورة الاقتصادية يضعُف إلى حد كبير للعوامل التَّالية[23]:

أ. الأخطاء المتوقعة والفجوات الزمنية تخلق صعوبة في اختيار الوقت الصحيح لتنفيذ السِّياسة المالية، ذلك أن صانعي السِّياسة يُجرون اختباراتهم في إطار معلومات غير كافية ، فالمقدرة على التَّنبؤ بحدوث الكساد، أو زيادة

حدة التَّضخم محدودةٌ للغاية، وحتَّى بعد التَّعرف على ضرورة تغيير السِّياسة، فهناك فترة زمنية قبل أن يبدأ سريان التَّغيير، فتدخل السُّلطة التَّشريعية، ومنه تنفيذ القرار قد يستغرق وقتا.

وحتَّى بعد حدوث التغيير، فإنَّ التَّأثير الرئيسي لن يأتي في الحال، فإذا كان الإنفاق الحكومي سوف يزداد، فهناك وقت مطلوب لاستلام العروض، وإبرام الصفقات؛ أمَّا إذا كان التَّخفيض الضريبي، فعلى الرغم من أنَّه سيحفز الاقتصاد على نحو أكثر سرعة، فإنَّ التَّأثير الجانبي لا يدرك إلا بمرور الوقت، وباختصار فإنَّه يصعب تماما أن يتمَّ التنسيق بين سياسات الطَّلب والظروف الاقتصادية، نتيجة للعوامل التي لا يمكن تجنبها والمتولدة عن تنفيذ السِّياسات وآثارها.

ب. تشير نظرية الاختيار العام إلى أنَّ السِّياسة المالية المرنة تكون لها آثار تضخمية، وإذا كانت السِّياسات المالية تعمل في اتجاه مضاد للدورة الاقتصادية، فإنَّها يجب أن تتفاعل مع الظروفِ الاقتصادية المتغيِّرة؛ فحيث يكف الاقتصاد عن التَّراجع ويبدأ في التَّوسُّع فإنَّ السِّياسة المالية يجب أن تستجيب لذلك، لكن الاقتصاديين ينسون أن السِّياسة المالية في الواقع يتمُّ تنفيذها من خلال العملية التشريعية، والسياسيون يهتمون بمستقبلهم الانتخابي، مما يجعل السِّياسة المالية تتأثر بالاعتبارات السياسية (الشعبية بين المؤيدين)،وتكون عندها السِّياسة التَّوسُّعية أكثر جاذبية من المقيدة.

ت. التَّأثيرات الثانوية للسياسة المالية قد تضعف من آثارها المرغوبة: لنفترض أن صانعي السِّياسة يرغبون في التَّوسُّع في الإنفاق لتحفيز الطَّلب، فإذا كان الإنفاق الحكومي يتمُّ تمويله عن طريق الاقتراض، فإنَّ الطَّلب على القروض المتاحة يتزايد، ومن ثم ينشأ ضغط تصاعدي على أسعار الفائدة ويؤدِّي ارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض الاستثمار الخاص، وهذا ما يؤدِّي على الأقل إلى تقليل التَّأثير التَّوسُّعي، و هذه الظاهرة تسمى بمزاحمة (إبعاد) الإنفاق الحكومي للانفاق الخاص، وهذه المزاحمة تكون جزئية نظرًا لأنَّ مقدار انخفاض الدَّخل أقل من مقدار الزِّيادة .فالمزاحمة هي انخفاض الطَّلب الاستهلاكي والاستثماري النَّاتجين عن زيادة الإنفاق الحكومي، الذي يرفع الطَّلب الكلِّي وفي نفس الوقت أسعار الفائدة[24].

أمَّا إذا رفعت الضرائب بهدف تمويل الإنفاق الإضافي، فإنَّ هذه الوسيلة سوف تضعف الإنفاق الاستهلاكي من خلال تخفيض الدَّخل المتاح للأفراد.

وعليه فإنَّ الآثار الثانوية للسياسة المالية قد تضعف من قوَّة نتائجها.